# Gay Search in rooting out Description

**widad Khalil salman***

**(Received 10 / 12 / 2019. Accepted 26 / 2 / 2020)**

## □ ABSTRACT □

The door out one of the doors that Tjazptha grammar books and drainage, and almost devoid writers of these books of Study or Investigation in Gay out, agree to mention issues and words anomalies, and vary degree is large in the reasons and illnesses, to receive then described as came Unlike measurement, not increased Alnhoyen modern studies of the transport of the books of the ancients on the difference in the degree of give-and-supply and tab.

This research aims to extrapolate Gay out, and identify Hdhuzha after returning to the standard weights developed by scientists or classified as enemy anomaly - in terms of the nature of homosexuality - into sects and divisions, and the statement of the reasons that led to their rule by homosexuality, with the stand to explain the scientists of the causes and ills abnormalities words and formulas out, then inventory anomalous terms that do not walk according to the rules of miniaturization and linked in the rules and relations gathered them and distinguish them from what else.

**Key words :** Zoom out – Descriptive – rooting - Anomalous

***Master - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University-Lattakia- Syria.**

# شواذ التّصغير بحث في التّأصيل الوصفي

**وداد خليل سلمان** *

**(تاريخ الإيداع 10 / 12 / 2019. قبل للنشر في 26 / 2 / 2020)**

## ملخّص

يعدّ باب التّصغير من الأبواب التي تجاذبتها كتب النّحو والصّرف ، ولا يكاد يخلو كتاب من هذه الكتب من مبحث أو مباحث في شواذّ التّصغير، تتفق في ذكر المسائل والألفاظ الشّاذة، وتختلف بدرجة غير كبيرة في ذكر الأسباب والعلل ، لتلقي بعد ذلك في وصفها بأنّها جاءت على خلاف القياس ، ولم تزد دراسات المحدثين من النّحويين على النّقل من كتب القدماء على اختلاف في درجة الأخذ والعرض والتّبويب .

ويهدف هذا البحث إلى استقراء شواذ التّصغير ، وتحديد شذوذها بعد الرّجوع إلى الأوزان القياسيّة التي وضعها العلماء أو تصنيف ما عدّوه شاذّاً – من حيث طبيعة الشّذوذ – إلى طوائف وأقسام ، وبيان الأسباب التي أدّت إلى حكمهم عليها بالشّذوذ ، مع الوقوف على تعليل العلماء لأسباب وعلل شذوذ ألفاظ وصيغ التّصغير ، ثمّ حصر الألفاظ الشّاذّة التي لا تسير وفق قواعد التّصغير وربطها في قواعد وعلاقات تجمع بينها وتميّزها عمّا عداها .

**الكلمات المفتاحية :** التصغير – وصفي – تأصيل – الشاذة .

* **ماجستير – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية .**

**مقدّمة :**

يعدّ باب التّصغير من الأبواب التي تجاذبتها كتب النّحو والصّرف ، ولا يكاد يخلو كتاب من هذه الكتب من مبحث أو مباحث في شواذ التّصغير ، الأسباب والعلل ، لتلقي بعد ذلك في وصفها بأنّها جاءت على خلاف القياس أو الحكم عليها بالشّذوذ والخروج على أوزان التّصغير القياسيّة ، ولم تخرج الدّراسات النّحويّة بعد كتاب سيبويه إلى آخر الكتب والرّسائل النّحويّة عن هذا النّسق ، بل إنّ دراسات المحدثين من النّحويين لم تزد على النّقل من كتب القدماء على اختلاف في درجة الأخذ والعرض والتّبويب ، وسار على هذا المنوال كتاب خصّصه مؤلّفه للتّصغير هو كتاب ( التّنوير في التّصغير ) للدّكتور عبد الحميد السّيّد عبد الحميد .

**هدف البحث :**

تهدف هذه الدراسة إلى استقراء شواذ التّصغير ، وتحديد شذوذها بعد الرّجوع إلى الأوزان القياسيّة التي وضعها العلماء ، وتصنيف ما عدّوه شاذّاً – من حيث طبيعة الشّذوذ – إلى طوائف وأقسام ، وبيان الأسباب التي أدّت إلى حكمهم عليها بالشّذوذ ، مع الوقوف على تعليل العلماء لأسباب وعلل شذوذ ألفاظ وصيغ التّصغير ، ثمّ حصر الألفاظ الشّاذّة التي لا تسير وفق قواعد التّصغير ، أو لم يضع لها العلماء قواعد تنتظمها ، أو لم يتلمّسوا العلاقات التي تربط بين طوائف من الألفاظ تتفق فيما بينها وتختلف عن الأخرى .

إنّ هذه محاولة لتأصيل الألفاظ والصّيغ التي حكم عليها العلماء بالشّذوذ ، وربطها في قواعد وعلاقات تجمع بينها وتميّزها عمّا عداها ، وهي ألفاظ تبلغ في مجموعها ثلاث عشرة كلمة تنتظمها ثلاث طوائف ، وإذا كان سردها في كتب النّحو والصّرف يوحي بأنّها ألفاظ قليلة مفردة ، فإنّها تشكّل عدداً غير يسير بالنّسبة إلى باب التّصغير ، والسّبب في ذلك يعود إلى قلّة استعمال التّصغير بالمقارنة مع كثرة استعمال التّكسير ، والنّحاة يذكرون دائماً العلاقة بين التّصغير والتّكسير ، ويشيرون إلى قلّة استعمال الأولى وكثرة الثّانية بصورة تتضح في أبنية كلّ منهما .

**منهج البحث :**

ولذلك؛ فإنّ منهج البحث هو المنهج الوصفي التّحليلي ، الذي يصف الظّاهرة ويرسم حدودها ، ثمّ ينتقل إلى تحليل المعطيات للخروج بالنّتائج المستخلصة من البحث .

**أبنية التّصغير :**

حصر النّحاة أبنية التّصغير في ثلاثة أوزان هي : **فُعَيل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيعيل** ، فما كان على ثلاثة أحرف من أي بناء كان يكون تصغيره على فُعيل ؛ نحو : فَلْس وفُلَيس ، وقَلَم وقُلَيم ، وسِفر وسُفير ، وما كان على أربعة أحرف من أي بناء كان يكون تصغيره على فُعَيعل ؛ نحو : ودُرَيْهم ، وجُعَيفِر ، تستوي في ذلك الأصول وما فيه زيادة ، وما كان على خمسة أحرف والرّابع منها ألف أو واو أو ياء زوائد ، أو خماسيّاً وليس رابعه من حروف المد يكون تصغيره على فُعَيعيل ؛ نحو : دينار ودُنينير ، وعُصفور وعُصيفير ، وقد شاع بين النّحاة تمثيلهم للأوزان الثّلاثة بقُلَيس ودُريهم ودُنينير تبعاً للخليل بن أحمد الذي سُئل : " لِمَ تُثبت التّصغير على هذه الأمثلة الثّلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة النّاس على فلس ودرهم ودينار ، فصار فلس مثالاً لكلّ اسم على ثلاثة أحرف ، ودرهم مثالاً لكلّ اسم على أربعة أحرف ، ودينار مثالاً لكلّ اسم على خمسة أحرف رابعها حرف علّة "[1] .

**واختلف النّحاة في وزن رابع هو أُفيعال؛** نحو: أُجيمال وأُنَيعام تصغير أجمال وأنعام ، وهذا الوزن لم يذكره سيبويه ، وعلّل ابن يعيش ذلك بأنّ " هذا البناء جمع ، والتّصغير ليس قعيداً في الجمع ، وذلك من قبل أنّ المراد من الجمع الدّلالة على الكثرة ، والتّصغير تقليل ، فكان بينهما تنافٍ فلذلك لم يذكره ، إذ كان الدّليل يأباه "[2] ، في حين يذكر السّيرافي أنّ سيبويه لو أشاف هذا المثال الرّابع لكان يشتمل على التّصغير كلّه .

وكلّ ما اندرج تحت هذه الأوزان من صيغ التّصغير وألفاظه حكم النّحاة بقياسيّته واطراده، ثمّ اختلف بعد ذلك موقفهم من الكلمات التي لا يندرج تصغيرها تحت هذه الأوزان ، فمنهم من وقف منها موقفاً معياريّاً فحكم عليها بالشّذوذ ، كابن يعيش الذي يقول : " إنّ الشّاذ كالعدم ، فلا عبرة به ، فلا يجوز إدخاله في الحد ، إذ الحد للتّصغير المعتبر لا للمردود عند العلماء ، وآخرون وقفوا موقفاً وصفيّاً فلم يحكموا عليها بالشّذوذ ، وإنّما عبّروا عنها بأنّها جاءت على غير بناء مكبّره"[3] ، وعبّر عنها الصيمري [4] بأنّها " نوادر مسموعة عن العرب على غير قياس " ، ويتداخل عند غيرهم وصفها بالاستعمال اللغوي والحكم عليها بالشّذوذ ، ويغلب مع ذلك في كلام النّحاة وصف كثير من ألفاظ التّصغير وأبنيته

---

[1] *شرح المفصل* ، ابن يعيش ، يعيش بن علي ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة ، مصورة عن طبعة المنيرية ، 1928 م ، 116/5 .

[2] المصدر نفسه : 116/5 .

[3] *حاشية على شرح الجاربردي للشافية* ، ابن جماعة ، عز الدين محمد بن أحمد ، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، مصورة عن طبعة تركيا ، 1310 هـ ، 74/1 .

[4] *التبصرة والتذكرة* ، الصيمري ، عبد الله بن علي ، تحقيق فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، 1402 هـ - 1982 م ، 709/2 .

بالقياس والاطراد ، والحكم على ألفاظ وصيغ أخرى بالشّذوذ ، فما المقصود بهما ؟ وما ضابط ذلك الحكم ؟ .

رجع ابن جنّي مواضع ( طرد ) قي كلام العرب إلى التّتابع والاستمرار ، ومواضع ( شذذ ) في كلامهم إلى التّفرّق والتّبدّد ، وذكر في الخصائص [1] أنّ أهل علم العرب جعلوا " ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره مضطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً ، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما " ، ومعنى هذا أنّ الألفاظ المصغّرة التي لا تندرج تحت حدّ التّصغير وأغراضه وأوزانه الثّلاثة عند سيبويه ، والأربعة عند السّيرافي مفارقة لما عليه بقيّة الباب وشاذّة في العربيّة ، فلا عبرة بها .

**ثمّ حصر النّحاة هذا الشّذوذ في جانبين هما :**

1- شذوذ من جهة اللفظ : ومثّلوا له بأُنيسيان تصغير إنسان ، وقياسه : أُنيسين ، وافترضوا أنّ مكبّر أُنَيسيان : إنسِيان ، وهو لفظ مهمل غير مستعمل استُغنى عنه بإنسان .

2- شذوذ من جهة المعنى: إذ المقصود من التّصغير تقليل المصغّر أو تحقيره أو تصغيره، ولكن تأتي ألفاظ في التّصغير لا يُراد بها هذا الغرض ، بل يكون المعنى المراد هو التّقريب، نحو مُغَيْربَان ، وعُشَيّان ، والمعنى قرب الزّمان، ونحو : أُصيغر منك ، إذ لا يستقيم المعنى كما يقول الجار بردي [2] : " أن يكون المراد أنّه صغير ، لأنّ لفظ أصغر يدلّ على الزّيادة في الصّغر ، فهو مستغنٍ عن التّصغير بهذا المعنى ، لكنّه أفاد تقريب ما بينهما من التّفاوت ، إذ لو قلت : هو أصغر منك ، لجاز أن يكون التّفاوت بينهما بعيداً أو قريباً " ، وقد يكون المعنى المراد تصغير الوصف لا تصغير الموصوف ، ففي قولك : ما أُحيسنه ، لا يراد تصغير المتعجّب منه ، إنّما يراد تصغير صفته المتعجّب منها وهي الحُسن .

وبناءً على ما ذكره النّحاة في شواذ التّصغير يمكننا أن نقسّم الشّذوذ من حيث تصغير طبيعته إلى أربعة أنواع هي :

1- **الشّاذ البنائي** : وهو ما خالف أوزان التّصغير التي حصرها النّحاة ، وقد استقصى العلماء الألفاظ التي جاءت مخالفة للأوزان المذكورة ، وذكروها في شواذ التّصغير .

---

[1] ***الخصائص*** **، ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، ط2 ، د.ت ، 97/1 .**

[2] ***شرح شافية ابن الحاجب*****، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، الجاربردي ، أحمد بن الحسن ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1404 هـ - 1984 م ، مصورة عن طبعة تركيا ، 1310 هـ ، 94/1 .**

2- **الشّذوذ الدّلالي أو المعنوي** : وهو ما خالف غرض التّصغير عند النّحاة الذين جعلوا المراد من التّصغير أن يكون الشّيء الذي يصغّر عندهم مستصغراً ، ولذلك يسمّى أيضاً التّحقير ، فما خرج عن هذا المراد جعلوه من الشّذوذ الذي يقع في جهة المعنى .

3- **الشّذوذ الحدّي** : وهو ما خرج عن الحدّ الذي وضعه النّحاة ، إذ جعلوا التّصغير للأسماء المتمكّنة ، وعدّوا ما ليس بمتمكّن شاذّاً كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، كما جعل البصريّون صيغة التّعجّب فعلاً لا اسماً ، ولذلك حكموا بشذوذ ما ورد من تصغيرها ، لأنّ التّصغير من خصائص الأسماء .

4- **الشّذوذ الإجرائي:** وهو ما خالف قواعد النّحو في إجراء بعض التّغييرات قبل التّصغير ؛ كحذف الزّوائد مطلقاً في التّصغير ، وردّ الجمع إلى المفرد ، وحذف الزّوائد في تصغير التّرخيم .

## أسباب الشّذوذ وعلله :

وجد العلماء أسباباً لخروج الألفاظ والصّيغ عن أوزان التّصغير القياسيّة ، وعلّلوا ما عدّوه شاذّاً في التّصغير بعلل تعيد إلى الألفاظ والصّيغ الشّاذّة قياسيّتها ، أو تجعل لما عدّوه شاذّاً علّة تسوّغ له خروجه عن القياس ، ويمكن أن نجمل هذه الأسباب والعلل فيما يأتي :

1- **الفرق والمخالفة** : الغرض من التّصغير إرادة معنى من المعاني التي ذكرها العلماء في أغراض التّصغير ، والخروج عن الأوزان القياسيّة التي اتّفق عليها جمهور العلماء يكون بهدف الانتقال إلى معنى آخر غير المعنى الأوّل ، فتصغير رجُل : رُجَيل على القياس، وتصغيره على رويجل جاء لإرادة معنى راجل، ولذلك يقول صدر الأفاضل[1] : " فإن سألت فلِم جيء بالمصغّر على مخالفته قياس المكبّر ؟ أجبت : كأنّهم طلبوا الفرق بين مصغّر عَشْوة وعَشيّة " ، ويحدّد الأعلم الشّنتمري وقوع شواذ التّصغير في أسماء العشايا فقط ، ويعلّل ذلك بقوله في النّكت [2] : " إنّه لما خالف معنى التّصغير فيه معنى التّصغير في غيره من الأيّام خولف بلفظه، كما فعل ذلك في باب النّسبة " ، إلى أن يقول : " كما أنّك إذا نسبت إلى رجل اسمه جُمّة أو لحية أو رقبة قلت : جُمّيّ ولحييّ ورقبيّ ، ففصلوا بين لفظي النّسبة لاختلاف المعاني ، وكذلك في التّصغير " ، يشير الأعلم بذلك إلى قولهم في شواذ النّسب في النّسبة إلى جُمّة ولحية ورقبة : جُمّانّي ولحيانيّ ورقبانيّ .

---

[1] ***شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير*** ، صدر الأفاضل الخوارزمي ، القاسم بن الحسين ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1990 ، 420/2 .

[2] ***النكت في تفسير كتاب سيبويه*** ، الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط1 ، 1407 هـ - 1987 م ، 947/2 .

2- **الاستغناء** : ويقصد به النّحاة الاستغناء بتصغير مهمل غير مستعمل عن تصغير مستعمل ، والنّحاة افترضوا أصلاً مكبّراً غير مستعمل للصيغة المصغّرة ، ويعبّر عنها ابن عصفور في المقرب [1] بأنّها " على أصول لم ينطق بها " ، وكأنّهم قاسوا ذلك على استعمال المضارع في (يدع ويذر) ، وإهمال صيغة (ودع ووذر) في الماضي ، والاستغناء عنهما بـ ( ترك ) ولذلك قال سيبويه [2] وغيره من النّحاة في قول العرب : " في مغرب الشّمس : مُغَيْربان الشّمس ، وفي العشيّ : آتيك عُشياناً ، وفي عَشيّة : عُشَيشِية " : إنّها ليست تصغيراً لمغرب وعشيّ وعَشيّة ، وإنّما تصغير لمَغْربان وعَشْيان ، وعَشّاة ، ونحو افتراض أنّ مكبّر لُيَيْلية : لَيْلاة ، وإنسان : إفعان ، من نسى ، وجميع هذه الأصول لم ترد في كلام العرب .

3- **التّقريب** : الأصل في التّصغير أن يكون للوصف بالصّغر أو التّحقير أو التّقليل ، ثمّ يخرج لأغراض أخرى كالتّعظيم والتّلميح وغير ذلك ، وما لا يفيد هذه المعاني لا يصحّ تصغيره لعدم الفائدة ، إلاّ إذا كان المراد معنى آخر ، فنحو : مغيربان الشّمس وآتيك عشياناً لا يقصد بهما معنى من المعاني السّابقة ، وإنّما يراد بهما تقريب الزّمان . يقول صدر الأفاضل [3] : " كأنّ معناه في آن غروب الشّمس وفي آن إقبال العشي " . ويشبه هذا قولهم في تصغير المكان دوين ذلك وفويق ذاك ، إذ ليس المراد هنا أن نصغّر المكان وإنّما تقريب الشّيء من الشّيء وتقليل ما بينهما ، ويعبّر عنه سيبويه [4] بقوله : " تقرب حيناً من حين وتقلّل الذي بينهما " .

4- **الإبدال** : جاء ذلك في لفظ واحد هو ( أُصيلال ) ، إذ جعل العلماء الأصل فيه : أُصيلان ، وهو أيضاً من شواذ التّصغير ، فأبدلوا النّون من اللام ، وإبدال النّون من اللام كثير في كلام العرب ، نحو : آسان وآسال ، وعنوان وعلوان ، والغِرْيَن والغِرْيَل ، والتهتان والتهتال وغيرها ، غير أنّه لم يرد في التّصغير عند النّحاة إلاّ في هذا اللفظ .

5- **انحراف التّصغير عن المصغّر** : الفعل لا يجوز تصغيره عند النّحاة بإجماع ، وجاء الخلاف في فعل التّعجّب ، فعدّه الكوفيّون اسماً وأجازوا تصغيره ، وهو عند البصريين فعل لتجرّده من معنى

---

[1] ***المقرب*** ، **ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، بغداد ، ط1 ، 1391 هـ - 1971 م ، 102/2 .**

[2] ***الكتاب*** ، **سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، القاهرة ، 1385 هـ - 1966 م ، 483/3 .**

[3] ***الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة*** ، **المولى إبراهيم ، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1404 هـ - 1984 م ، مصورة عن طبعة تركيا ، 1310 هـ ، 947/2 .**

[4] ***أسرار العربية*** ، **ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، والمجمع العلمي العربي بدمشق ، 1377 هـ - 1957 م ، ص362 .**

الحدث والزّمان ومشابهته معنى لاسم التّفضيل ، ولذلك لا يجوز تصغيره عندهم ، وما صغّر من ذلك حكموا بشذوذه ، نحو قول الشّاعر :

**يا ما أُميلَحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنا مِن هَؤُلَيّاءِ بَينَ الضالِ وَالسَمرِ**

ونحو قولك : ما أُحيسنه . وعلل العلماء وقوع ذلك بأنّ التّصغير لا يعود إلى الشّخص الموصوف وإنّما يعود إلى الوصف ، ويعلّل ذلك ابن جماعة [1] بقوله : " لكون المراد بيان أنّه صغير من الجهة التي تعجب منه بسببها وهي الحسن لا أنّه صغير لذاته – عدل عن تصغيره إلى تصغير اللفظ الحامل لمعنى الملاحة وسهّل ذلك قربه من الاسم لجموده . وقيل أيضاً : إنّهم أرادوا تصغير المصدر والإعلام بأنّ حُسن زيد قليل ، فلم يتأتّ ذلك إلاّ بتصغير ما يدلّ على المصدر ، إذ كان فعل التّعجّب لا مصدر له فصغّروه " .

6- **كثرة الاستعمال** : مما وجده العلماء مسوّغاً لتصغير الألفاظ على غير بناء مكبّرها كثرة الاستعمال ، وكأنّهم رأوا أنّ كثرة الاستعمال وجريان الكلمة على الألسنة تؤدّي إلى خروج الكلمة على القياس ، إمّا مراعاة للتّطوّر اللغوي الذي يطرأ على الكلمة بكثرة استعمالها وإمّا لتعدّد أبنية التّصغير للأصل المكبّر ، ثمّ يغلب أحد هذه الأبنية على ما عداها وتكون مخالفة لبناء مكبّرها . يقول في ذلك سيبويه [2] : " وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالها في كلامهم، وهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره " .

7- **شذوذ البناء** : جعل العلماء في بعض مواضع امتناع التّصغير شذوذ الخروج عن القاعدة مسوّغاً للخروج عن أبنية التّصغير ، فالمبهمات كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة مما يمتنع تصغيرها لغلبة شبه الحرف عليها ، وتصغيرها يأتي على خلاف الأصل ، ولكنّها لما صغّرت خالفت قاعدة التّصغير في ضمّ أوائلها ، واستعاضوا عن الضّمّة بزيادة ألف في آخرها نحو ذيّا وتيّا ، واللذيّا واللتيّا ، وفي ذلك يقول الرّضيّ في شرحه على الشّافية [3] : " لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، فجرّأهم الشّذوذ على الشّذوذ " .

## ألفاظ التّصغير الشّاذّة :

إنّ ما ذكره النّحاة والصّرفيّون في شواذ التّصغير يندرج تحت أمور عدّة ، فبعض المسائل التي درسوها تتعلّق بأغراض التّصغير في خروج التّصغير عن غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى مع التزامها

[1] ***حاشية على شرح الجاربردي للشافية*** ، **ابن جماعة ، 95/1 .**

[2] ***الكتاب*** ، **سيبويه 486/3 .**

[3] ***شرح شافية ابن الحاجب*** ، **رضي الدّين الأستراباذي ، محمّد بن الحسن ، تحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1395 هـ ، 1975 م ، مصوّرة . 286/1 .**

بقواعد التّصغير ، كالتّقريب والتّلميح ، والانتقال من الموصوف إلى الوصف ، وهذا ما يسمى بالشّذوذ الدّلالي أو المعنوي .

وهناك مسائل تتعلّق بتصغير جمعي السّلامة أو التّرخيم دون الأخذ بشروطها مع الالتزام بقواعد التّصغير أيضاً ، وتلك هي الشّذوذ الإجرائي ، مسائل تتعلّق بتصغير صيغة التّعجّب وأفعل التّفضيل ، وهي محل خلاف بين النّحاة ، وتلتزم مع ذلك بقواعد التّصغير ، ثمّ الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة في ذَيّا وتَيّا واللذَيّا واللتيّا وغيرها ، وجاء تصغيرها على خلاف الأصل لغلبة شبه الحرف عليها ، لكنّها أخذت طريقة أخرى في التّصغير ضبطها النّحاة بقاعدة مطردة خاصّة بها ، وهي زيادة ألف في الآخر بدل الضّمّة تكون علماً للتّصغير ، كالضّمّة في الأسماء المتمكّنة وإكمال ما كان منها على حرفين ثلاثة أحرف بزيادة الياء على الآخر علامة أخرى للتّصغير . وفسّرها ابن الأنباري في أسرار العربيّة [1] بأنّها ( أسماء مبنيّة فجُعل في آخرها ألفٌ لتكون على صيغة لا يتصوّر دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه" . وهذه هي الشّذوذ الحدي .

أي إنّ الأنواع الثّلاثة السّابقة تسير وفق قواعد التّصغير على الرّغم من عدم انطباق حدّ التّصغير أو غرضه أو إجراءاته عليها ، أو لا تسير على قواعده ولكن تضبطه قاعدة أخرى مطردة ، وهذه جميعها لا تحتاج إلى ضبط قواعدها ومعرفة أسباب خروجها عن قواعد التّصغير وأوزانه ، بخلاف الشّذوذ البنائي ؛ ويقصد به تلك الألفاظ التي استقصاها العلماء وأفردوها بالحديث مجتمعة أو متفرّقة ، وتكرّرت بصورة تكاد تتطابق في معظم كتب النّحو والصّرف مع اختلاف في الحكم والتّعليل . وتصل في هذه الكتب إلى ثلاثة عشر لفظاً هي :

1- عُشَيّان تصغير عَشِيّ .
2- عُشَيْشِيَة تصغير عشيّة .
3- عُشَيْشِيان تصغير عَشِيّة .
4- أُصيلان تصغير أصيل .
5- أُصيلان تصغير أصيل .
6- أُصيلال تصغير أصيل .
7- مُغَيربان تصغير مَغرب .
8- أُبينون تصغير بنون .
9- أُغَيلمة تصغير غِلمة .
10- أُصَيبِيّة تصغير صبيّة .

[1] *أسرار العربية* ، **ابن الأنباري، ص368** .

11- أُبيلال تصغير إبل .

12- أُنَيْسيان تصغير إنسان .

13- رُويجل تصغير رجل .

والمشكلة التي تعرض عند ذكر هذه الألفاظ في أبواب التّصغير هي وصفها بالشّذوذ ، وتعني عندهم التّفرّق والتّبدّد ، وجرّ هذا إلى الوقوف من هذه الألفاظ موقفاً رافضاً ، فابن جماعة [1] يقول : " إنّ الشّاذ كالعدم فلا عبرة به " ، إلى أن يقول : " إذ الحد للتّصغير المعتبر لا للمردود عند العلماء " ، ويصفها الصّميري [2] بأنّها نوادر مسموعة عن العرب ، فيما يعبّر عنها كثير من النّحاة بأنّها على غير القياس الذي وضعوه .

وقد رأينا أنّ خروج هذه الألفاظ على الأبنية المقيسة لم يكن خطأ في القياس أو خروجاً على ما سمت كلام العرب ، فالعرب تقصد من كل كلام وجهاً يختلف عن الوجه الذي ينحوه الكلام العام ، وسيبويه يرى في خروج الشّعراء على القواعد المقيسة في شعرهم وجهاً قصديّاً لا خطأ يضطرون إليه، ولذلك يقول[3] : " وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً " ، فخروج هذه الألفاظ عن القياس له ما يسوّغه ، بحيث لا يعدّ من الشّاذ النّادر ، وإنّما هو من الكثير المستعمل . وهو في باب التّصغير عندما يتكلّم عن هذه الألفاظ لم يحكم عليها مرّة واحدة بالشّذوذ ، وإنّما وصفها بأنّها جاءت على غير بناء مكبّره ، ثمّ علّق عليها بقوله [4] : " وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالها في كلامهم ، وهم يغيرون الأكثر في كلامهم عن نظائره " .

لذلك فلا ضرورة لأن يلتمس النّحاة لألفاظ الطّائفة الأولى أصولاً مكبّرة لم ينطق بها ، وافتراض أنّها أصول مهملة غير مستعملة ، كقولهم : إنّ أصل عُشَيّان عَشيان ، وأصل عُشَيشِية عَشاة ، وأصل عُشَيشِيان عَشّيان ، وأصل مُغيربان مَغربان ، وأصل أُصيلان أُصلان ، جمع أصيل ، وأصل لُيلية لَيْلاة ، لأنّ العرب أرادوا أن يكون تصغير عَشيّة عُشيشيّة ، قصداً للفرق بينها وبين مصغّر عَشْوة ، وقد ذكرنا أسباب ذلك في ( أسباب الشّذوذ وعلله ) .

ويؤيّد ذلك أيضاً أنّ جميع ألفاظ الطّائفة الأولى هي من أسماء العشايا فقط ويفسّر صاحب الفوائد الجليلة [5] انحصار ذلك في أسماء العشايا بقوله : " وهي كلّها أوقات تختص بالانتهاء أو ما يقرب منه ، فشذوذه لأنّه من جهة المعنى ، إذ كيف نصغّر ما هو في حكم الانتهاء ، ولذلك فالمراد أنّه صغير

---

[1] ***حاشية على شرح الجاربردي للشافية*** ، **ابن جماعة ، 74/1 .**

[2] ***التبصرة والتذكرة*** ، **الصيمري ، 709/2 .**

[3] ***الكتاب*** ، **سيبويه 32/1 .**

[4] **المصدر السابق ، 486/3 .**

[5] [5] ***الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة*** ، **المولى إبراهيم ، 297/2 .**

من الجهة التي سينتهي إليها . ويذكر الأعلم في النّكت [1] علّة أخرى هي : " أنّه لمّا خالف معنى التّصغير فيه معنى التّصغير في غيره من الأيّام خولف بلفظه كما فعل ذلك في باب النّسبة ، ومخالفة معناه لغيره أنّ تصغير اليوم يقع لأحد أمرين : إمّا لتحقير اليوم والوقت نفسه ونقصانه من غيره وإمّا لقلّة الانتفاع به " .

وفي الطّائفة الثّانية يسوّغ تصغير الألفاظ أنّها جموع للقلّة وليس للكثرة ، لأنّ جموع الكثرة تناقض ما يدلّ عليه التّصغير من التّقليل ، ولذلك يشترط النّحاة في كلّ جمع للكثرة من جموع التّكسير خلوّه من ياء التّصغير ، فلا يصح تصغيره وهو للكثرة ، في ما يجيزون تصغير جموع القلّة ، فيقال في أجمال أُجَيْمال ، وفي أنعام أُنيعام على القياس ، حيث نجد السّيرافي يضيف بناءً رابعاً هو أفيعال في تصغير أفعال من أوزان جموع القلّة إلى أبنية التّصغير المشهورة، وألفاظ التّصغير الشّاذة هنا هي : أُغيلمة وأُيَيْبَةِ تصغير غلمة وصبيّة ، وهي على وزن فعلة من أوزان جموع القلّة ، وأُبينون تصغير بنون ، وهي من جموع القلّة عند سيبويه [2] .

وهذه الثّلاثة تطلق على الصّغار غلماناً وصبيةً وأبناء ، فكما أنّ ألفاظ العشايا أوقات تختصّ بالانتهاء، فإنّ هذه الثّلاثة الألفاظ تختصّ بالصّغر ، فتصغير هؤلاء الصّغار يستدعي بناء مخالفاً للأبنية القياسيّة ، وتصغير الصّغار من جموع القلّة يعني تصغيراً على تصغير ، وهو ما عبّر عنه الرّضي في شرحه على الشّافية [3] بقوله : " فجرّأهم – أي العرب – الشّذوذ على الشّذوذ " ، وصوغه القياسي على غُليمة وصبيّة وبُنيّون لا يفي بالمعنى المراد ، أمّا أُبيلال تصغير إبل فهو من تصغير اسم الجمع، وقياسه المستعمل أُبيلة، وقد يكون من تصغير المثنّى ، فقد ذكر الجوهري في صحاحه (أبل) في قول العرب: " إبلان إنّما يريدون قطيعين من الإبل " ، ونسبه ابن منظور في اللسان ( أبل ) إلى سيبويه ، ومعنى ذلك أُبيلان تصغير إبلان ، وسوّغ ذلك أنّ المثنّى مثل جمع المذكّر السّالم ألحقهما سيبويه [4] بجموع القلّة ، ثمّ أبدلت النّون لاماً مثل أُصيلان وأُصيلال ، فأصبحت أُبيلال ، ويكون بهذا من التّصغير القياسي .

وفي الطائفة الثّالثة نجد كلمة رُويجل التي لا تعدّ تصغيراً لكلمة رجُل بإطلاق ، إذ يأتي تصغير رجل على رُجيل ، وهو مستعمل غير مهمل ، ولكنّه هنا مخصوص بتصغير رَجُل إذا كان بمعنى راجل ، ورُوَيْجل في تصغير راجل قياس ، ثمّ استعمل في تصغير كلّ رجل راجلاً كان أو غير راجل، أمّا

---

[1] ***النكت في تفسير كتاب سيبويه*** ، **الأعلم الشنتمري ، 947/2 .**

[2] ***الكتاب*** ، **سيبويه 491/3 .**

[3] ***شرح شافية ابن الحاجب*** ، **286/1 .**

[4] ***الكتاب*** ، **سيبويه ، 491/3 .**

أُنَيسيان في تصغير إنسان فافترض العلماء لها أصلاً مكبّراً هو إنْسِيان ، وهو لفظ مهمل غير مستعمل، على تقدير أنّ إنسان إفعلان من النّسيان ، حذفت الياء فصارت إنسان على وزن إفعان ، أو فِعلِيان من الأُنس ، والألف فيه أصليّة ، حذفت الياء فصارت على وزن فِعلان، على حين يرى لها علماء آخرون علّة معنويّة ، فيقول صاحب الفوائد الجليلة [1] : " أمّا إنسان فتصغيره لأنّه صفة ثابتة لا تتغيّر ، ولا تصغّر أو تكبّر ، وهو الإنسانيّة " .

ولو أردنا أن نفترض أصلاً مهملاً غير مستعمل لقلنا : إنّ مكبّر أُنَيسيان إنسيان ، وهو من قبيل النّحت الاسمي ، أي أن ننحت من كلمتين اسماً واحداً نحو : جلمود من جلد وجمد ، وتكون إنسيان منحوتة من الأنس والنسيان ، أو لعلّ زيادة الألف في الأوّل والياء في الآخر للمح معنى الأنس والنّسيان معاً ، وزيادة حرف في التّصغير لزيادة معنى يؤيّده قول ابن الأنباري في أسراره [2] : " فلمّا قام التّصغير مقام الصّفة وهي لفظ زائد جُعل بزيادة حرف ، وجُعل ذلك الحرف دليلاً على التّصغير لأنّه مقام ما يوجب التّصغير " .

إنّ النّظر في هذه الألفاظ المصغّرة على أنّها جاءت على غير بناء مكبّرها – وفقاً لتعبير سيبويه – موافق لطبيعة الاستعمال اللغوي ، وإنّ الحكم عليها بالشّذوذ والنّدرة بما يؤدّي إلى عدم قبولها أو النّظر إليها وفق طبيعة اللغة معياريّة صارمة لافتراضات نحويّة ، لأنّ هذا الخروج على القاعدة النّحويّة والصّرفيّة له ما يسوّغه في كلام العرب ، ويؤخذ من منطلق أنّ اللغة مستوى صوابي واحد ، وإن خالفت أمثلته الأعم الأغلب من قواعد النّحاة .

**خاتمة :**

في نهاية هذا البحث نصل إلى أن التّصغير أحد أساليب العربية التي توزّعت في كتب النّحو والصّرف، منذ القدم حتى يومنا هذا ، ورغم ذلك فلم تخرج الدّراسات جميعها عن النّسق الذي جاءت عليه عند سيبويه ، بل كانت في مجملها نقلاً تختلف نسبته من كتاب إلى آخر .

ومما يُلاحظ أيضاً ، أنّ النّحاة اتفقوا حول ثلاثة أوزان ، هي : فُعَيل ، وفَعَيْعِيل ، وفُعَيعيل ، واختلفوا حول وزن أُفيعال ، وهذا الاتفاق والاختلاف نشأ مع النّحاة القدماء واستمرّ مع النّحاة المحدثين ، وقد حصر النّحاة الشذوذ في جهتين هما : شذوذ من جهة اللفظ وآخر من جهة المعنى ، وبيّنوا أسباب هذا الشذوذ ، التي توزعت على سبعة أسباب مختلفة ، كلّ منها تؤدي إلى شذوذ في التّصغير .

[1] [1] ***الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة*** ، **المولى إبراهيم ، 297/2** .

[2] ***أسرار العربية*** ، **ابن الأنباري ، ص362** .

**Refer to sources and references**

1- Al-Alam Al-Shanmtari, Youssef bin Sulaiman, Jokes in the interpretation of the Sepoyo Book, by Zuhair Abdul Mohsen Sultan, Investigated by the Arab Manuscripts Institute, Kuwait, first edition, 1407 AH, 1987 AD.
2- Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad, the secrets of Arabia, the investigation of Muhammad Bahjat al-Bitar, and the Arab Scientific Complex in Damascus, 1377 AH, 1957 AD.
3- Neighbor Berdy, Ahmed bin Al-Hassan, Sharh Shafi'a Ibn Al-Hajib, within the Shafi'a collection of the science of writing and calligraphy, the world of books, Beirut, the third edition, 1404 AH, 1984 AD, illustrated on the edition of Turkey, 1310 AH.
4- Ibn Jum'ah, Ezz al-Din Muhammad bin Ahmad, a footnote to the explanation of the neighbor Bardi for Healing, within the collection of Al-Shafia from the science of pure and calligraphy and is illustrated on the edition of Turkey, 1310 AH.
5- Ibn Jani, Abu al-Fath Othman bin Jani, Characteristics, Investigation by Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Hoda, Beirut, second edition, without date.
6- Radhi al-Din al-Astrabadi, Muhammad ibn al-Hasan, Sharh Shafi'ah ibn al-Hajib, investigation by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf and Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, House of Scientific Books, Beirut, 1395 AH, 1975 AD, illustrated.
7 - Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, The Book, Investigation by Abdul Salam Haroun, Dar Al-Qalam, Cairo, 1385 AH, 1966 AD.
8- Al-Afdhal Al-Khwarizmi, Al-Qasim Bin Al-Hussein, issued a detailed explanation of the workmanship of the expressions marked with fermentation, the investigation of Abd al-Rahman bin Suleiman al-Uthaymeen, Dar al-Islami al-Islami, Beirut, first edition, 1990.
9- Al-Suimari, Abdullah bin Ali, Al-Tabsra and Al-Tadhkira, investigation by Fathi Ahmed Ali Al-Din, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, First Edition, 1402 AH / 1982AD.
10- Ibn Asfour, Ali bin Moamen, Al-Muqarrab, investigation by Ahmed Abdul-Sattar Al-Jawary and Abdullah Al-Jubouri, Baghdad, printing, 1391 AH, 1971 AD.
11- Al-Mawla Ibrahim, the great benefits in explaining the beautiful traditions, within the Al-Shafia group of the science of writing and calligraphy, the world of books, Beirut, the third edition, 1404 AH, 1984 AD, illustrated on the edition of Turkey, 1310 AH.
12- Ibn Yaish, Yaish bin Ali, Sharh Al-Mufsal, World of Books, Beirut, and Al-Mutanabbi Library, Cairo, pictorial of the Muniriyya edition, 1928